

القدرة التنافسية للصناعة في زمن الأزمات

د. م. نادر رياض



ومكونات الإنتاج، وكذا الآلات والمعدات بحيث لا تتأثر سلباً سلاسل الإمداد والتوريد، إذ أن غياب أحد المكونات الصناعية من شأنه أن يعطل منظومة الإنتاج بالكامل. إعفاء جميع الآلات والمعدات من ضريبة القيمة المضافة وأيضاً الرسوم الجمركية حتى وإن تم استيرادها تجارياً بمعرفة تجار الآلات والمعدات، هو مطلب عادل في ضوء أن الآلات والمعدات هي إحدى أدوات الإنتاج وتوظيف الأيدي العاملة ماله أن نأخذ مكانها في أحد المصانع أو الورش أو الوحدات الإنتاجية. تعظيم دور الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لحماية الصناعة المصرية من إغراق السلع المستوردة متدنية الجودة وغير المطابقة للمواصفات القياسية المصرية، وكذا التفتيش على الصادرات المصرية للتحقق من استيفائها للمواصفات القياسية اللازمة، وذلك حماية لسمعة صادراتنا المصرية بالخارج، ولأشك أن أداء تلك الالتزامات على كثرتها يتطلب معاملة فحوص واختبارات حديثة توفر مركزياً وأيضاً محلياً بالمنافذ الجمركية المختلفة طبقاً لما تقره اللوائح التنظيمية الكفيلة بإحكام الرقابة. التوسع في برنامج دعم الصناعات المصرية بعد أن ثبت نجاحه، وذلك بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك وكذا آلية استرداد الرسوم السابق أدائها عند استيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج. ويجب أن نشير في هذا المجال إلى أن نظام دعم الصادرات لا يعتبر من قبيل التفضل فهو معمول به في دول كثيرة وذلك لمواجهة الأعباء الإضافية التي تلزم بها الأسواق الخارجية شرطاً لدخول السلع الهندسية إليها مثال ذلك: توفير مخزون من قطع الغيار لمدة ١٠ سنوات على الأقل. تعيين موزع رئيسي وموزعين فرعيين لتداول السلع الهندسية مع تحديد مراكز الصيانة الموكلة لها خدمات ما بعد البيع، كذلك الالتزام بحق العميل في رد السلعة خلال مهلة زمنية معينة دون إبداء الأسباب باعتباره غير راضيعن هذه السلعة وهي تكاليف باهظة يتحمل الجانب الأكبر منها المصدر رغم رسوم دعم الصادرات كقيمة مستردة وإن كانت بالجنيه المصري. توفير ميزانيات كافية لتمويل آلية التحديث الدائم للمواصفات القياسية المصرية خاصة الملزم منها وهي إحدى أدوات الدولة للارتقاء بجودة الصناعات المصرية. هذا الأمر على أهميته يكفل مستوى مناسباً من جودة الصناعات المصرية، وكذا يحد من استيراد السلع الهابطة من المصادر المتدنية الجودة، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب متابعة نشيطة لحركة تحديث المواصفات القياسية بالدول الأوروبية حتى يمكن التعامل معها على مستوى الندية في تطوير وتحديث مواصفائنا القياسية المحلية.

بقي أن نشير إلى أن الاقتصاد القوى هو القادر وحده على إرضاء طموح جموع الشعب، وتحقيق طموحاتهم الشخصية في الحق في حياة أفضل.

■ رجل صناعة ورئيس مجلس الأعمال المصري. الألماني

أما ونحن في مرحلة استكمال عناصر القوة للجمهورية الجديدة لتأخذ مكانها بين دول العالم المتقدم كلاعب رئيسي يلقي الاحترام والتشجيع من باقي الدول، حبذا مع استكمال عناصر القوة الاقتصادية التي أهمها بناء القدرة التنافسية للصناعات المصرية.

ولاشك أن الدولة المصرية ممثلة في وزاراتها السيادية وأجهزتها الرقابية والتنظيمية هي شريك أساسي مع الصناعة المصرية باعتبارها قاطرة التنمية الاقتصادية والموظف الرئيسي للأيدى العاملة في مصر، الأمر الذي يعظم من هذه الشراكة وصولاً لمعدلات التنمية المستدامة بحيث تصبح ذاتية التنامي بمعدلات عالية بما يفوق معدلات الزيادة السكانية.

لذا فإنه يمكن اعتبار أن التحدي الأكبر أمام الجمهورية الجديدة أن توجه كل الجهود والرؤى نحو استكمال الصناعة المصرية لعناصر قدرتها التنافسية سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على مستوى التصدير للأسواق العالمية بحيث يصبح ذلك ذاتي التنامي والتطور. فعلى مستوى الصناعات الوطنية فإنه يقع عليها عبء توظيف العمالة وتدريبها وتأهيلها بصورة مستدامة، وكذا أعباء توفير بيئة صناعية راقية وإدارة منظومة الإنتاج بحيث تحافظ على معدلات الإنتاج العالية وحسن إدارة سلاسل الإمداد والتوريد بحيث لا يتعطل الإنتاج لأي سبب كان حتى لا يخرج المنتج النهائي بكلفة مرتفعة تخرجه عن نطاق المنافسة العالية. لذا بات من الضروري العمل على أهم العناصر المؤثرة والتي تقع على رأس أدوات بناء القدرة التنافسية للصناعة الوطنية والتي نوجزها في:- توفير عناصر الطاقة المختلفة سواء كانت كهربائية أو محروقات بأسعار متماشية مع الأسعار المعمول بها في الأسواق المحيطة والمستهدفة تصديرياً، وقد سبق أن اقترحنا الحل المطبق في ألمانيا من التعامل ليلاً بأسعار مخفضة للطاقة الكهربائية حيث يقل الطلب على الطاقة الكهربائية بما يسمح بإتاحتها للصناعات كثيفة استخدام الكهرباء. مثل: صناعات المحروقات والأسمنت والحديد والصلب بأسعار قد تصل إلى ٥٠٪ من تلك المعمول بها نهاراً. والأمر ليس غريباً على وزارة الكهرباء حيث كانت تخصص أسعاراً مخفضة لكبار العملاء المستهلكين للطاقة الكهربائية بنظام كان معمولاً به حتى نهاية فترة وزارة المهندس ماهر أباطة (رحمه الله).

خفض فائدة الإقراض للقطاع الصناعي، إذ أن تطبيق الفوائد المعمول بها حالياً على القروض الصناعية والتي تتعدى ١٨٪ تقف حائلاً أمام القدرة التنافسية للصناعات المصرية، فمثل هذه الفائدة المرتفعة غير مسبوقه سواء في الدول الأوروبية أو جنوب شرق آسيا حيث تتراوح أسعار الفائدة بهذه الدول ما بين ٢٪ و٥٪. الاهتمام بتسيير قطارات بضاعة لتنقل البضائع والخامات والمستلزمات بأسعار مخفضة ليس فقط داخلياً وإنما للخارج أيضاً تصديراً واستيراداً، ولنا في الشبكة المعلاقة للقطارات التي أنشأتها الصين وتسعى لمدّها أوروبا وإفريقيا أسوة حيث خصصت من قطارات نقل البضائع ما يفوق تلك المخصصة لنقل الركاب. وفي مجال الخامات، علينا أن نتذكر ضرورة تخصيص حاويات لنقل الخامات والمنتجات السائبة وهو أحد الروافد المهمة للنقل بالقطارات حيث إن كلفة النقل وأسعار الخامات السائبة مثل الأسمنت والفحم والكيماويات وخلافه، تقل أسعار تداولها بنحو ٢٠٪ عنها في حالة نقلها مغلفة في شكاير أو أغلفة مختلفة. قيام الدولة بتوجيه القطاع المصرفي بسرعة إدارة منظومة السداد بالعملة الصعبة لاستيراد الخامات